الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون التونسي الإيطالي

خلال الفترة 2014– 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة الجمهورية الإيطالية وعلى تبادل مذكرات تتعلق بقرض

إضافي لتمويل "برنامج دعم ميزان الدفوعات".

(08 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 02 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* مذكرة تفاهم للتعاون التونسي الإيطالي خلال الفترة 2014 ـ 2016.

تاريخ انتهاء الأشغال: 20 / 04 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب باني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 فيفري 2017
جلستي اللجنة: 30 مارس و20 أفريل 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ انتهاء الأشغال:** 20 أفريل 2017 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين للفترة 2014 ـ 2016، وذلك في 18 ماي 2015 بتونس على هامش زيارة رئيس الجمهورية الإيطالية إلى تونس.

تهدف مذكرة التفاهم إلى تحديد مشاريع وبرامج التعاون بين البلدين والموارد المالية التي سيخصصها الجانب الإيطالي للغرض خلال الفترة 2014 ـ 2016.

وتنقسم هذه الموارد إلى قروض وهبات.

*** قرض الدعم: برنامج دعم ميزان الدفوعات**

ـ نصّت النقطة 2.2 من مذكرة التفاهم للتعاون بين تونس وإيطاليا للفترة 2014 ـ 2016 على "يضع الجانب الإيطالي على ذمة الجانب التونسي، قرضا إضافيا قيمته 50 مليون أورو، في إطار برنامج دعم ميزان الدفوعات".

ـ تفعيلا لهذا البند، تمّ إبرام اتفاق في شكل تبادل مذكرات بين الجانب التونسي والجانب الإيطالي لتعديل برتوكول الاتفاق المتعلق ببرنامج مساندة ميزان الدفوعات، الممضى بين تونس وإيطاليا في 15 سبتمبر 2008 والمصادق عليه بمقتضى أمر عدد 353 لسنة 2009 المؤرخ في 09 فيفري 2009.

ـ تتمثل آجال وشروط هذا القرض الإضافي في:

- عنصر هبة بقيمة 80 %، مع نسبة فائدة بـ 0 % لسنة 2015،
- فترة تسديد بـ 62 سنة مع مهلة بـ 54 سنة،
- الترفيع في المصاريف المحلية (البضائع التونسية المنشأ) بقيمة 30 %.

*** الهبات:**

ـ يخصص الجانب الإيطالي مبلغ 11,638 مليون أورو في شكل منحة في إطار دعم مسار الانتقال الديمقراطي والتنمية المحلية لإنجاز مشاريع يعهد تنفيذها إلى الجهات التونسية أو لمنظمات دولية، وتتمثل في ما يلي:

➢ **المشاريع التي يعهد تنفيذها إلى السلطات التونسية:**

ـ " مقاومة التصحّر وتحسين ظروف العيش لمتساكني ولاية توزر: عمادتا حزوة وتمغزة " بميزانية تقديرية تبلغ 5 مليون أورو.

ـ برنامج دعم السياسات والأنشطة الهادفة للنهوض بذوي الإعاقة بميزانية تبلغ 1.000.940.00 أورو (تمّ إبرام بروتوكول اتفاق بين الجانبين في 2015/2/25 دخل حيز النفاذ في 2016/10/19).

ـ أنشطة تكميلية ذات صبغة اجتماعية واقتصادية في إطار برنامج "إعادة تأهيل وإحداث واحات برجيم معتوق" بمبلغ يقدّر بحوالي 2 مليون أورو (تمّ إبرام بروتوكول اتفاق بين الجانبين في 2015/11/16، دخل حيز النفاذ في 2016/10/19).

➢ **المشاريع التي يعهد تنفيذها لمنظمة دولية:**

ـ تعزيز المواطنة للتماسك الاجتماعي في المناطق المحرومة في تونس (برنامج الأمم المتّحدة للتنمية) بميزانية تبلغ بـ 1.036.834.77 أورو.

ـ دعم المسار الانتخابي في تونس (برنامج الأمم المتّحدة للتنمية) بميزانية تقديرية بحوالي 800 ألف أورو.

ـ دعم القُصر خارج الإطار المؤسساتي في تونس (اليونيسيف) بميزانية تقديرية بحوالي 700 ألف أورو.

ـ دعم القدرات لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية في تونس (المنظمة الدولية لقانون التنمية) بميزانية تبلغ 100.181.00 أورو.

ـ التنمية المستدامة في الجهات الساحلية بقابس ومدنين (المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط) بميزانية تقديرية بحوالي مليون أورو.

*** رسكلة الديون:**

ـ يتولى الجانب الإيطالي رسكلة جزء من الديون التونسية تجاه إيطاليا بقيمة 25 مليون أورو لإنجاز مشاريع تنمية يتم التوافق عليها بين الطرفين لفائدة الجهات المحرومة في تونس (مشروع اتفاق قيد الدرس بين الجانبين).

ثانيا . أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 30 مارس2017 وذلك بناء على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ومذكرة التفاهم للتعاون التونسي الإيطالي خلال الفترة 2014 ـ 2016 .

وخلال النقاش، استحسن أغلب النواب شروط هذا القرض خاصة من حيث نسبة الفائدة وفترة السداد. ونوّهوا بالتعاون التونسي الإيطالي خلال فترة ما بعد الثورة، ولاحظوا أن الحكومة الإيطالية ما فتئت تساند التجربة التونسية في مجال الانتقال الديمقراطي.

وتطرّقوا إلى أهمية هذه المذكرة داعين الحكومة التونسية العمل على تطبيق بنودها على أحسن وجه.

غير أنّ أحد النواب رأى أنّ مبلغ هذا القرض يعتبر ضئيلا جدا أمام إعلان نوايا إيطاليا بخصوص مساندة التجربة الديمقراطية التونسية.

هذا وطلب أغلب أعضاء اللجنة توضيحا حول الهبة المقدّرة بـ 80% مع نسبة فائدة بـ 0% لسنة 2015.

وخلصت اللجنة في خاتمة أعمالها إلى المصادقة على مشروع هذا القانون مع التأكيد على تحسين صورة تونس في الخارج وذلك من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنـة	**المقرر**
المنجي الرحوي	شكيب باني